مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد السادس والعشرون – العدد الرابع (شوال – ذو الحجة ١٤٤٥هـ / أبريل – يونيو ٢٠٢٤م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- دِراسةُ التَّخريجاتِ النَّحْويّة للقِراءاتِ القُرْآنيّة في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلّاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾
- المأثور من كتاب «بديع الإغراب» لأبي العباس ابن طلحة المتوفى في حدود (٦١٥هـ) دراسة نحوية
- الشَّاذُّ والنَّادر والمسموع في النَّحو والصَّرف التَّداخل والتَّمايز – دراسة تنظيريَّة تأصيليَّة
- ما نقله الصغانيُّ عن كتاب (اللغات) ليونس بن حبيب دراسة وصفيَّة
- جنادة بن محمد الهروي (ت ٣٩٩هـ)، جهوده وآراؤه اللغوية «جمعاً ودراسة»
- دراستان لغويتان تقابليتان بين العربية والتركية في القرنين الخامس والثامن الهجريين

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
عبد العزيز بن علي الغامدي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد السادس والعشرون-العدد الرابع
(شوال - ذو الحجة ١٤٤٥هـ / أبريل - يونيو ٢٠٢٤م)

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د
ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- دراسةُ التَّخريجات النَّحويّة للقِراءاتِ القُرآنيّة في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾
  عبد الله بن مبارك سعيد النخار ٥
- المأثور من كتاب «بديع الإغراب» لأبي العباس بن طلحة المتوفى في حدود (٦١٥هـ) دراسة نحوية
  غازي بن خلف العتيبي ٤٧
- الشَّاذُّ والنَّادر والمسموع في النَّحو والصَّرف التَّداخل والتَّمايز دراسة تنظيريَّة تأصيليَّة
  فهيد بن رباح بن فهيد الرَّباح ١١١
- ما نقله الصغانيُّ عن كتاب (اللغات) ليونس بن حبيب دراسة وصفيَّة
  عبد الله بن محمَّد علي بن جويبر الصُّليمي ١٧٩
- جنادةٍ بن محمد الهروي (ت ٣٩٩هـ)، جهوده وآراؤه اللغوية «جمعا ودراسة»
  طارق بن هندي الصاعدي ٢٠٥
- دراستان لغويتان تقابليتان بين العربية والتركية في القرنين الخامس والثامن الهجريين
  عبّاس علي السوسوة ٢٧٧

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com Arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
عبدالرحمن بن محمد العمار
فريد بن عبد العزيز السليم

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- **إبراهيم بن سليمان الشمسان** ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- **بدر بن محمد الجابري** ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- **سعد عبدالعزيز مصلوح** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- **عبدالرزاق بن فراج الصاعدي** ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- **عبدالله صالح بابعير** ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- **عياد بن عيد الثبيتي** ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- **فايزة بنت عمر المؤيد** ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- **محمد بن يعقوب تركستاني** ..... أستاذ علم اللغة المتفرغ.
- **محمودأحمد السيد نحلة** ..... أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- **مسعود صحراوي** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٣- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة متضمناً ملخصاً له.

٤- إرسال نسختين من البحث إحداهما بصيغة Word والأخرى بصيغة pdf على بريد المجلة المذكور على غلاف المجلة.

٥- ألا يكون البحث منشوراً، أو مستلاً من عمل علمي سابق، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٦- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٧- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٨- أن يكون البحث باللغة العربية.

٩- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وتصحيحه من الأخطاء اللغوية والكتابية بعد قبوله.

١٠- البحوث المقدمة للنشر ما لم ترد من المحكمين والمقبولة والمنشورة لا يجوز نشرها بغير إذن سابق من المجلة.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

دِراسةُ التَّخريجاتِ النَّحْويّة للقراءاتِ القُرْآنيّة في قولِه تعالى:
﴿وَإِنَّ كُلّاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾

إعداد:

عبد الله بن مبارك سعيد النخار

كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

• **الملخَّص:**

عنوان البحث: دِراسةُ التَّخريجاتِ النَّحْويّة للقِراءاتِ القُرْآنيّة في قولِهِ تعالى ﴿وَإِنَّ كُلّاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ جمعا ودراسة.

اختلف النحويون والمفسرون - قديماً وحديثاً - في توجيه القراءات القرآنية الواردة في هذا الجزء من الآية اختلافاً كبيراً، وعدوها من الآيات المشكلة من حيث التخريج والإعراب، ولا يكاد القارئ لكلامهم يخرج بشيء.

وهذا البحث يهدف إلى جمع القراءات القرآنية في هذا الجزء من الآية، وأقوال المفسرين والنحويين في توجيهها، ودراسة هذه التوجيهات، وبيان سبب اختلافهم فيها، ومناقشة أدلتهم، والوصول إلى الرأي الراجح، من وجهة نظر الباحث.

واقتضى الموضوع تقسيم البحث إلى مقدمة، وتمهيد في بيان استشكال العلماء لهذا الجزء من الآية، ومبحثين، المبحث الأول: في توجيه القراءات المتواترة، والثاني: في توجيه القراءات الشاذة، وخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج.

الكلمات المفتاحية: التخريجات - النحوية - القراءات - القرآنية.

*****

المقدّمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن علماء العربية عُنوا عِنايةً بالغةً بكلام الله سبحانه وتعالى؛ تفسيراً لغريبه، وإعراباً لمفرداته وجُمله، وتوجيهاً لقراءاته، وصنَّفوا في ذلك كثيراً من المصنَّفات.

وإنَّ النَّاظر في كتب إعراب القرآن الكريم، وتوجيه قراءاته يلفت انتباهَه اختلافُ العلماء في إعراب كثير من المفردات، وتوجيهِ كثير من القراءات.

ومن القراءات التي اختلف النحويُّون والمفسّرون في توجيه القراءات الواردة فيها اختلافاً كبيراً قولُ الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلّاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[1]، فقد تشعّبت فيها الآراء، وكثرت فيها الأقوال، قديماً وحديثاً، فرأيتُ أن أقوم - مستعيناً بالله تعالى - بجمع ما وقفت عليه من أقوال العلماء في توجيهها، وأدلّتهم، وما اعترُض به على كل قول منها، وبيان ما يظهر لي أنه الراجح منها.

وهذا البحث يهدف إلى الآتي:

١- بيانِ القراءات الواردة في الآية، وتوثيقها.

٢- بيان أسباب اختلاف النحويين في توجيه هذه القراءات.

٣- استعراضِ أقوال النحويين وأدلتِهم في توجيهها.

٤- بيانِ الوجه الراجح من هذه التوجيهات بالأدلة المتعارف عليها بين النحويين.

وقد وضعت خُطةً للبحث وفق الآتي:

المقدمة: وفيها أهداف البحث وخطته، ومنهجي فيه.

(١) سورة هود، من الآية ١١١.

التمهيد: بيان استشكال النحويين والمفسرين لهذا الموضع من الآية، وسببه.

المبحث الأول: توجيه القراءات المتواترة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: توجيه قراءة ابن كثير ونافع: ﴿وإِنْ كُلّاً لَّمَا﴾، بتخفيف النُّون والميم.

المطلب الثاني: توجيه قراءة ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم: ﴿وَإِنَّ كُلّاً لَّمَّا﴾، بتشديد النون والميم.

المطلب الثالث: توجيه قراءة عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَإِنْ كُلّاً لَّمَّا﴾، بتخفيف النون وتشديد الميم.

المطلب الرابع: توجيه قراءة أبي عمرو والكسائي: ﴿وَإِنَّ كُلّاً لَّمَا﴾، بتشديد النون وتخفيف الميم.

المبحث الثاني: القراءات الشاذة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: توجيه قراءة: (وإنْ كُلٌّ إلا ليوفّينّهم).

المطلب الثاني: توجيه قراءة: (وإنْ كُلٌّ لَمَّا ليُوفيَنَّهم).

المطلب الثالث: توجيه قراءة: (وإنَّ كُلّاً لَـمّـاً).

المطلب الرابع: توجيه قراءة: (وإنْ مِنْ كُلٍّ إلا ليوفينَّهم).

الخاتمة: خلاصة البحث، وأهم التوصيات.

وسرت في هذا البحث وفق المنهج الاستقرائي التحليلي. وذلك كالآتي:

١- جمع القراءات المتواترة والشاذة في هذا الجزء من الآية.

٢- بيان سبب اختلاف النحويين في توجيه هذه القراءات.

٣- جمع أقوال النحويين في توجيه القراءات الواردة في هذا الجزء من الآية وأدلتِهم.

٤- دراسة هذه التوجيهات وأدلتِها، ومناقشتُها.

٥- بيان الردود والاعتراضات التي اعتُرض بها عليها.

٦- ذكرُ ما يظهر لي رُجحانه من أقوال النحويين، مع التعليل.

هـذا والله -تعـالى- أسـأل أن يُلهمنـي السـداد في الـرأي، والصـواب مـن القـول، إنـه ولي ذلـك والقـادر عليـه.

التمهيد: بيان استشكال النحويين والمفسرين لهذا الموضع من الآية، وسببه.

تُعدُّ القراءات الواردة في هذا الجزء من الآية من أكثر القراءات إشكالاً من حيث توجيهُها الإعرابي، وقد استشكلها جمعٌ من النحويين والمفسِّرين، ومِمَّا يُروى في ذلك:

١- قول الكسائيّ: «لا أدري على أيّ شيء قرأ: (وإنْ كُلّاً)»[١]. ونُقل عنه أيضاً: «مَنْ خفَّف (إن) وشدَّد (لَمَّا) لستُ أدري - والله أعلم - بوجهه»[٢].

٢- قال أبو علي الفارسيّ: «فأمَّا مَنْ خفّف (إنَّ) ونصب (كُلّاً) وشدَّد (لَمَّا) فقراءته مُشكلة»[٣]. كما أنّه نَقَل كلامَ الكسائيّ السّابقَ، وعلَّق عليه بقوله: «ولم يُبعِد فيما قال»[٤].

٣- قال أبو شامة: ﴿وَإِنَّ كُلّاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ فمعناها على القراءات من أَشكل الآيات»[٥].

٤- قال أبو حيان: «فأمَّا قراءة حمزة: ﴿وَإِنَّ كُلّاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ بتشديد (إنَّ)،ونصبقوله:(كُلّاً)،وتشديد(لَمَّا)فهيقراءةصَعبةُالتخريج»[٦].

٥- قال السمين الحلبي: «هذه الآية الكريمة مما تكلم الناسُ فيها قديماً وحديثاً، وعَسُر على أكثرهم تلخيصُها قراءةً وتخريجاً»[٧].

٦- قال الشيخ الأمين الشنقيطيّ: «في هذه الآية قراءات، وهي من أصعب

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤٣٥.
(٢) حجة القراءات لابن زنجلة ٣٥٢، وينظر: الحجة لأبي علي ٤/ ٣٨٨.
(٣) الحجة لأبي علي ٤/ ٣٨٦.
(٤) الحجة لأبي علي ٤/ ٣٨٨.
(٥) إبراز المعاني ٣/ ٢٤٦.
(٦) التذييل والتكميل ٨/ ٣٧٨.
(٧) الدّرّ المصون ٦/ ٣٩٦.

الآيات في توجيه القراءات»، وقال أيضاً: «والإشكال المستحكِمُ إنَّما هو عندما تُشدَّد (لَمَّا)»[1].

بل نُقل عن بعض النّحويين تلحينُ قراءة ﴿وَإِنَّ كُلّاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ بتشديد (إنّ) و(لَمَّا)، قال النّحاس: «والقراءة الثالثة بتشديدهما جميعاً - عند أكثر النحويين - لَحْنٌ، حُكيَ عن محمد بن يزيد أنَّ هذا لا يجوز»[2].

قال أبو حيان: «وهذه جَسارة من المبرّد، على عادته، وكيف تكون قراءةٌ متواترةٌ لَحْناً»[3].

وسبب الإشكال في توجيه هذه القراءات يرجع - في نظري - إلى الآتي:

١- تخفيف (إنَّ) ونصب (كلًّا) بها، وهو وجه غير جائز عند بعض النحويين، لا سيَّما مع تشديد (لَمَّا)، لأنها حينئذ تكون في سياق الإثبات، ممّا يمنع مجيئها بمعنى (إلا) عند كثير من النحويين[4].

٢- تنوُّع معاني (لَمَّا)، وعدمُ الوقوف على أيِّ هذه المعاني مناسَبةً لسياق الآية معنًى وإعرابا، ولذا يقول الأنباريُّ: «وأمَّا من شدَّد الميم في (لَمَّا) مع تشديد النون فهو عندهم مُشْكل؛ لأنّ (لَمَّا) ههنا ليس بمعنى الزمان، ولا بمعنى (إلا) ولا بمعنى (لم)»[5].

(١) معارج الصعود إلى تفسير سورة هود ٢٦٨، ٢٧٠، وينظر أيضاً في استشكال هذه القراءات: البيان للأنباري ٢/ ٢٩، وباهر البرهان ٦٨٥، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٦٥، والدر المصون ٦/ ٣٩٨، وروح المعاني ١٢/ ١٢٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤٣٥.

(٣) البحر المحيط ١٢/ ٣٧٣، وينظر: التذييل والتكميل ٨/ ٣٧٩.

(٤) ينظر الحجة لأبي علي ٤/ ٣٨٧.

(٥) البيان للأنباري ٢/ ٢٩.

المبحث الأول:

توجيه القراءات المتواترة[1]، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: توجيه قراءة ابن كثير ونافع: ﴿وَإِنْ كُلّاً لَّمَا﴾، بتخفيف النون والميم.

وردت هذه القراءة بتخفيف النون من (إنْ)، والميم من (لَمَّا).

و(إنْ) المخفّفةُ النون إما أنْ تكون شرطية، أو مخفّفة من الثقيلة، أو نافية، أو زائدة[2].

واختلف النحويّون والمفسّرون في نوع (إنْ) في هذه القراءة على قولين:

القول الأول: أنَّ (إنْ) هي المخفّفةُ من الثقيلة، عملَت عملَ (إنَّ) المشدَّدة؛ و(كُلّاً): اسمُها، منصوبٌ بها، وهو مذهبُ سيبويه وجمهور النحويين[3]، ويُنسب إلى البصريين[4].

القول الثاني: أنَّ (إنْ) نافيةٌ، وليست مخفَّفةً من الثّقيلة، ولم تَنصب (كُلّاً)، وهو مذهب الكسائيّ والفراء[5]، ويُنسب إلى الكوفيين[6]، قال النَّحاس: «وأَنكر

(١) تنظر هذه القراءات في: السبعة لابن مجاهد ٣٣٩، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران ٢٠٦، والعنوان في القراءات السبع لإسماعيل بن خلَف ١٠٠، والمستنير في القراءات العشر لأبي طاهر البغدادي ٢/ ٢٠٦، والنجوم الزاهرة في السبعة المتواترة للحكري ٢/ ٨٣٦- ٨٣٨.

(٢) ينظر: حروف المعاني للزجاجي ٥٧، ومغني اللبيب ٥١- ٥٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ١٤٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٩٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجَّاج ٣/ ٨١، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٩١، والأزهية للهرويّ ٣٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٤، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٤١٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٧، وكشف المشكلات للباقولي ١/ ٥٩٣، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٦٥، ومغني اللبيب ٥٣، ٧١.

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١/ ٢٩٤، والإنصاف للأنباري ١٦٥، والبحر المحيط ١٢/ ٣٧٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٥، وفيه مذهب الكسائيّ.

(٦) ينظر: إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١/ ٢٩٤، والإنصاف للأنباري ١٦٥، والتبيين للعكبري ٣٤٧، والبحر المحيط ١٢/ ٣٧٢.

الكسائيُّ أنْ تُخفَّف (إنْ) وتَعمل، وقال: لا أدري على أيّ شيء قرأ: (وإنْ كُلّاً)»[1]، وجعل الفرَّاء (كُلّاً) منصوبةً بـ(لَيُوفِّيَنَّهم)[2]، وجوَّز ابنُ يعيش أنْ تكون (إنْ) نافيةً، ولم يَذكر وجهَ النصب في (كلًّا)[3].

ومسألة إعمال (إنْ) المخفَّفة من المسائل التي ذُكر الخلافُ فيها بين البصريين والكوفيين، ونقلَته كتبُ الخلاف بين المذْهَبين[4]، فمذهب البصريين أنَّ إعمالها عملَ (إنَّ) المشدَّدة - وإنْ كان قليلاً - لغةٌ فصيحة مسموعة عن العرب، قال سيبويه: «وحدَّثنا مَن نثقُ به أنَّه سَمعَ مِن العرب مَن يقول: (إنْ عمْراً لَمُنطلقٌ)، وأهلُ المدينة يقرؤون: ﴿وَإِنْ كُلّاً لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾، يُخفِّفون ويَنصِبون»[5].

ومذهب الكوفيين كما قال أبو حيان: «أنَّ (إنَّ) لا يجوز تخفيفُها وإعمالُها، ولا يجوز تخفيفها وإهمالها، لأنهم زعموا أنَّ (إنْ) المخففة هي (إنْ) النافية، أو بمعنى (قد).... وهي [أي: إنْ] عند الكوفيين ثُنائيَّةُ الوضع»[6]. وفرَّق الكسائيُّ بين (إنْ) إذا دخلَت على اسم، فيجعلها مخفَّفةً من الثقيلة، وإذا دخلَت على فعل، فيجعلها نافية[7].

والراجح الذي عليه جمهور النحويين: قولُ البصريين، وهو الذي يدعمُه السَّماع، ومنه: هذه القراءة المتواترة: ﴿وَإِنْ كُلّاً﴾، وما نقله سيبويه عن العرب، والعديدُ من الشواهد والحجج التي استَقصى ذِكرَها الأنباريُّ في الإنصاف[8].

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤٣٥.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٣٤.
(٤) ينظر: الإنصاف للأنباري ١٦٤، والتبيين للعكبري ٣٤٧، وائتلاف النصرة ١٦٩.
(٥) الكتاب ١/ ١٤٠، وينظر أيضاً: تهذيب اللغة للأزهريّ ١٥/ ٥٦٥، والمفصل للزمخشري ٣٠١.
(٦) التذييل والتكميل ٥/ ١٣٣، وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠، والأصول لابن السراج ١/ ٢٦٥، ومعاني الحروف للرماني ٧٥، والأزهية ٣٨، واللامات للهرويّ ٩١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٨٥، والارتشاف ١٢٧١، والجنى الداني ٢٠٩، ومغني اللبيب ٧٠، وتحفة الغريب للدماميني ١/ ٢٤٥.
(٧) ينظر: الأصول لابن السراج ١/ ٢٦٥، التبصرة والتذكرة للصيمريّ ١/ ٤٥٨، والتخمير ٤/ ٥٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٨٤، والتذييل والتكميل ٥/ ١٤٣.
(٨) ينظر: الإنصاف ١٦٤.

وأمّا مذهب الكوفيين فيُبطله نصبُ (كُلّاً) في هذه القراءة[1]. وأمَّا توجيه الفرّاء بأنها منصوبةٌ بـ (ليُوَفِّيَنَّهُمْ) فهو ضعيف؛ لأنَّ ما بعد (إلّا) لا يَعمل فيما قبلها[2]، وكذا ما بعد لام القسم وجوابه لا يعمل فيما قبله. وبهذا ضعَّفهُ الفرّاءُ نفسُه بقوله: «وأمّا الَّذِينَ خَفَّفوا (إنَّ) فإنَّهم نَصبوا (كُلّاً) بـ (لَيُوَفّينّهم)، وقالوا: كأنّا قُلنا: وإنْ لَيُوفّينّهم كُلّاً، وهو وجهٌ لا أَشتَهيه؛ لأنَّ اللام لا[3] يقعُ الفعلُ الَّذِي بعدَها عَلَى شيء قبلَه، فلو رفعتَ (كلّ) لصَلحَ ذلك، كما يَصلحُ أَنْ تقول: (إنْ زيدٌ لقائمٌ)، ولا يصلحُ أنْ تَقُول: (إنْ زيداً لأضربُ)؛ لأَنَّ تأويلَها كقولك: (ما زيداً إلا أضربُ)، فهذا خَطأٌ في (إلَّا) وَفِي اللام»[4].

وقال الطَّبريُّ: «ففيه من القُبح ما ذكرتُ، مِن خلافه كلامَ العرب؛ وذلك أنَّه لا تَنصبُ بفعلٍ بَعد لام اليمين اسماً قبلها»[5].

وعلى هذا فالراجح أن تكون (إنْ) في هذه القراءة مخفّفةً من الثقيلة، وليست نافيةً، وتكون (كُلّاً) منصوبةً بها.

وأمّا (لَمَّا) - بتخفيف الميم - فاختلفت أقوالُ النحويين والمفسّرين في توجيهها، ومحلُّ الخلاف في موضعين:

الأول: اللام من (لَمَّا).

(١) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٣٥٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٨١، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٢، ومغني اللبيب ٥٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ٤/ ١١٦.

(٢) ينظر: التسهيل ١٠٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٦٤.

(٣) في مطبوعة معاني القرآن: (إنَّما) موضع: (لا)، ولا يستقيم بها الكلام، والتصويب من: التفسير البسيط للواحدي ١١/ ٥٧١، وإبراز المعاني لأبي شامة ٣/ ٢٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٥، وقد نبه إلى ذلك محقق المعاني.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٩-٣٠.

(٥) تفسير الطبري ١٥/ ٤٩٧، وينظر في ردِّ مذهب الفراء أيضاً: إعراب القرآن للنحاس ٤٣٥، والتحصيل للمهدويّ ٣/ ٤٥٧، والإنصاف للأنباري ١٦٥، واللباب للعكبري ١/ ٢٢١، والتبيين للعكبري ٣٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٥، والدرّ المصون ٦/ ٤٠٨، ومغني اللبيب ٧٣٢، وتعليق الفرائد للدماميني ٤/ ٢٧٨.

الثاني: (ما) من (لَمَّا).

وأمّا اللام في (ليُوفِّيَنَّهم) فجمهور النحويين على أنّها لام جواب القسم، وجوَّز الفراء والطبريُّ أنْ تكون لامَ (إنَّ)، كُرِّرت وأُعيدت[1].

وأمَّا جملة (يوفِّينّهم) فخلافُهم فيها مبنيٌّ على الخلاف في (ما).

وتفصيل اختلافهم فيما يلي:

الموضع الأول: اللام من (لَمَّا): واختلفوا فيها على أربعة أقوال:

الأوَّل: أنها اللام المزَحْلَقةُ، الداخلةُ على خبر (إنَّ) المشدَّدة، وهو مذهب أكثر النحويين، ومنهم: سيبويه، والفرَّاء، والأخفش، والزّجَّاج، والسيرافي، والأزهري، وابنُ خالويه، والفارسيُّ، والرُّمَّاني، والنحاس، والهروي، والأعلم الشّنتمري، وغيرهم[2].

الثاني: أنها اللام الموطّئة للقَسَم، وهو مذهب ابن إدريس والزمخشريّ[3].

ويُضْعِفُ هذا القولَ أنَّ اللام الموطّئة – عند أكثر النحويين – لا تدخل إلّا على أداة شرط، والأكثر أن تكون (إنْ) الشرطية، نحو قولك: (والله لئنْ أَكرمتني لأكرمنَّك)[4]، فاللام في (لئن): موطّئة للقسم، وعليه فيبعُد أن تكون اللام في (لَمَّا) موطّئةً؛ لعدم وجود شرط في الآية.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠، وتفسير الطبري ١٥/ ٤٩٨، وجوّزه أيضا: عباس حسن في النحو الوافي ١/ ٦٧٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٨١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٦٥، وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٤٦، والحجة لابن خالويه ١٩١، والحجة للفارسي ٤/ ٣٨٥، شرح كتاب سيبويه للرماني ١٠٧٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٤، واللامات للهروي ٩٧-٩٨، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٤٠٩، والنكت للأعلم ٧٥٥، والإبانة للباقولي ٢١٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٧٠.

(٣) ينظر: الكتاب المختار ٤٠٧، والكشاف ٤/ ٢١٠، والكتاب الفريد للهمذاني ٣/ ٥٢٥ .

(٤) ينظر: اللامات للهرويّ ١٠٩، وجواهر الأدب للإربلّي ٨٨، والجنى الداني ١٣٦ – ١٣٧، ومغني اللبيب ٣٠٦، وروح المعاني ١٢/ ١٣٠.

الثالث: أنها اللام الفارقة بين (إنْ) المخفّفة، و(إنْ) النافية، وإليه ذهب ابنُ الحاجب وأبو شامة[1]، ويَظهر من كلام أبي شامة أنها الفارقة في قراءة (إنْ) بالتخفيف، وأمّا ابنُ الحاجب فلم يفرّق، والصّواب التفريق؛ لأنَّه لا وجهَ للفارقة مع (إنَّ) المشدَّدة.

وهذا القول مُستبعَدٌ؛ لأنّها لا تكون فارقةً - عند جمهور النّحويين - إلّا بعد (إنْ) المخفَّفة إذا أُهملتْ، أو خِيف التباسُها بالنافية،[2]، وهي في الآية عاملةٌ النَّصبَ في (كُلّاً)، على الراجح، كما تقدَّم.

الرابع: أنَّها لامُ جواب القسم، كُرِّرت تأكيدا[3]، وفي النُّكَت للمجاشعيّ: أنها «لام القسم، دخلت على (ما) للتوكيد»[4].

وهذا قول ضعيف، ولا يُعرف من قال به، ونِسبته إلى الزَّجَّاج تُخالف ما قاله الزجاج في معانيه من أنها لامُ (إنّ)[5]. وقد ردَّه أبو حيَّان - بعد ما نَقلَه - بقوله: «وليس كذلك؛ لأنَّ الأُولى: لامُ (إنَّ)، والثانية: لامُ جواب القسم المحذوف»[6].

ولعلَّ الراجح من هذه الأقوال السَّالفةِ في إعراب لام (لَما)، والذي عليه جمهور النحويين، هو القول الأول؛ لسببين:

١- لسلامته من الاعتراض، بخلاف غيره من الأقوال.

٢- لأنَّ الكلام مؤكَّدٌ بـ(إنّ)؛ فناسبَ مجيءُ لام الابتداء المؤكِّدة.

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ١٦٥، وإبراز المعاني ٣/ ٢٤٩.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤، والدرّ المصون ٦/ ٤٠٠، ومغني اللّبيب ٣٥٨.
(٣) ذكر هذا القول السمينُ في الدرّ المصون ٦/ ٤٠١، ولم ينسبه، ونسبه أبو حيان في التذييل والتكميل ٥/ ١٠٧ إلى الزجاج.
(٤) النّكت للمجاشعي ١/ ٣٠٧.
(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ٣/ ٨١.
(٦) التذييل والتكميل ٥/ ١٠٧.

الموضع الثاني: (ما) من (لَمَّا): واختلفوا فيها على ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّها موصولة بمعنى (الذي)، واقعة على مَن يعقل، وهي في محلِّ رفع خبر (إن)، وجملة القسم وجوابه: صلةُ الموصول، والتقدير: (وإنَّ كُلّاً للَّذين والله ليُوَفِّيَنَّهم ربُّك أعمالهم)، وهو مذهب الفرَّاء والطَّبريِّ وابن خالويه وابن عصفور، وغيرهم(١).

الثاني: أنها نكرة موصوفة في محلِّ رفع خبر (إنْ)، وجملة القسم وجوابه: صفة لها، والتقدير: (وإنّ كُلّاً لخلقٌ - أو نحوها - والله ليوفّينّهم ربك أعمالهم)، وإليه ذهب مكيّ(٢).

الثالث: أنها زائدة، إمَّا للتوكيد، أو للفصل بين اللامَين، (اللام في لما، واللام في ليوفّينهم)، وجُملة القسم وجوابه هي الخبر، والتقدير: (وإنَّ كُلّاً ليوفينَّهم) وهو مذهب الزجاج، والأزهري والنحاس والأعلم والزَّمخشري والباقولي والرضيّ، وغيرهم، ونَسَبه ابنُ خالويه إلى البصريين(٣).

والذي يظهر - والله أعلم - أنّ هذه الأقوال الثلاثة كُلَّها أوجهٌ جائزةٌ، يُمكن حمل القراءة عليها، ولذا أعربها كثير من النحويين بأكثر من وجه من هذه الأوجه.

وأحسن هذه الأقوال - في نظري - القول الثالث، وهو إعراب (ما) زائدة للفصل بين اللامين، أو للتوكيد، وذلك لأنَّ تمام المعنى في الآية إنما يكون بجملة (ليوفّينَّهم)، فالأَولى أن تكون هي الخبر، وذلك لا يمكن بجعل (ما) موصولة، أو موصوفة؛ لأنها حينئذٍ تكون هي الخبر.

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨، وتفسير الطبري ١٥/ ٤٩٨، والحجة لابن خالويه ١٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٤، والتذييل والتكميل ٣/ ١٣.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٤٠٩، والكشف عن وجوه القراءات له ١/ ٥٣٧، والتبيان للعكبري ٧١٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/ ٨١، وتهذيب اللغة للأزهريّ ١٥/ ٣٤٦، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ١/ ٢٩٥، والحجة للفارسي ٤/ ٣٨٥، وإعراب القرآن للنحَّاس ٤٣٤، ونكات القرآن ٤٩٤، والنكت للأعلم ٧٥٥، والكشاف ٤/ ٢١٠، وكشف المشكلات ٥٩٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٧٠.

المطلب الثاني: توجيه قراءة ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم: ﴿وَإِنَّ كُلّاً لَّمَّا﴾، بتشديد النون والميم:

هذه القراءة هي أكثر قراءات الآية إشكالاً[1]؛ وذلك لصعوبة تخريج معنى (لَمَّا) المشدّدة، كما سيأتي.

أمّا (إنّ) في هذه القراءة فهي (إنَّ) الناصبة للاسم، و(كُلّاً) اسمُها، منصوبٌ بها[2]، ولم يُنقل خلافُ ذلك، إلّا ما نقله الهرويُّ[3] عن بعض البصريين في توجيه قراءة: ﴿وَإِنَّ كُلّاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ بتشديد النون والميم، أنَّه جعَل (إنَّ) المشدَّدة بمعنى (إنْ) المخفَّفة التي بمعنى (ما) النافية، ثمّ ثُقِّلت، وتكون (لَمَّا) بمعنى (إلّا)، ونَظَّر لذلك بتخفيف (إنَّ) المثقَّلة، مع بقاء معناها. ونُسب هذا القولُ إلى المازنيّ[4]، ونقله عنه السيوطيُّ وعَدَّه من التقارض[5]؛ وهو أنَّ كلّ واحد من اللّفظين يَستعير من الآخر حُكْماً هو أخصُّ به[6].

وهذا المذهب – وهو جعل (إنَّ) المثقَّلة بمعنى (إنْ) النافية – ردَّه العلماء من وجهين:

الأول: أنه لم يُعهَد تثقيلُ (إنْ) النافية.

الثاني: أنَّ (كُلّاً) منصوبةٌ بعد (إنَّ)، ولا ناصب لها سوى (إنَّ)، على الأرجح، وهذا يدلُّ على أنها الناصبةُ، لا النافية[7].

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ١٦٥، وإبراز المعاني ٣/ ٢٤٦، وما تقدَّم في التمهيد.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٩٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٨١، والحجة للفارسي ٤/ ٣٨٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٤، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٥٠، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٤٠٩، وكشف المشكلات للباقولي ٥٩٢، والبيان للأنباري ٢/ ٢٨، والتبيان للعكبري ٧١٦.

(٣) اللامات للهروي ٩٨.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٦/ ٢١٣، نقلاً عن كتاب اللامات، ولم يُعيِّنه، ولم أجده في كتب اللامات للزجاجي، والهروي، وابن فارس، وينظر أيضا: الدر المصون ٦/ ٤١٠، والأشباه والنظائر ١/ ٣٣٩، ٤/ ١١٥.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٩.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢١٣.

(٧) ينظر هذان الوجهان في: التذييل والتكميل ١٦/ ٢١٤، والبحر المحيط ١٢/ ٣٧٥، والدرّ المصون ٦/ ٤١٠.

والـذي يظهـر لي أنَّ قائـل هـذا القـولِ كأنَّـه أراد أنَّ (إنَّ) المثقَّلـة – مـع بقـاء عملها وهـو النصـب – تضمّنـت معنـى النفـي، ليسـلمَ لـه توجيـهُ (لَمَّـا) بعدهـا لتكـون بمعنـى (إلا)، ولا يلـزم مـن ذلـك أن تكـون مخفَّفـةً ثـم ثُقِّلَـتْ.

وفي إعـراب القـرآن للنحّـاس كلامٌ منسـوبٌ إلى الزجَّـاج يُشـبه ذلـك، وهـو قوله: «قـال أبـو إسـحاق: القول الـذي لا يجوز عندي غـيرُه: أنَّ (إنْ) تكـون مخفَّفةً مـن الثقيلة، وتكـون بمعنـى (مـا)... وكـذا أيضـاً تُشـدَّد عـلى أصلهـا وتكـون بمعنـى (مـا)، و(لَمَّـا) بمعنـى (إلا)»[1]، ولعـلَّ هـذا فُهـم مـن قـول الزَّجَّـاج: «إلا أنَّ (إنْ) إذا قُلـتَ: (إنْ زيـداً لعـالمٌ) هـي (مـا)، ولكن الـلام دخلـت عليها؛ لئـلّا يُشـبه المنفيُّ المثبَـتَ، فتكون المشـدَّدة بدخـول الـلام عليهـا بمعنـى المخفَّفـة إذا دخلـت عليها الـلام»[2].

وأمَّـا (لَمَّـا) فاختلفـت أقـوال النحويـين والمفسريـن في توجيههـا – في هـذه القـراءة – عـلى عـدَّة أقـوال:

القـول الأول: أنَّ أصلهـا: (لَمِـنْ مـا)، بكـسر الميـم، اجتمعـت (مِـنْ) الجـارة، و(مـا) الموصولـة أو الموصوفـة، فقُلبـت النـونُ ميـماً، فاجتمعـتْ ثـلاثُ ميـمات، كـما في قـول الشـاعر:

وإني لَمِمَّـا أُصْـدِرُ الأَمْـرَ وجْهَـهُ إذا هـو أَعْيـا بالسَّـبيلِ مَصـادِرُه[3]

فحُذفـت الأولى، وهـي ميـمُ (مِـنْ)[4]، وأُدغمـت الثانيـة والثالثـة في بعضهـما، فصـارت: (لَمَّـا)، وعليـه فـ(لَمَّـا) هنـا ليسـت كلمـةً واحـدةً، إنَّـما هـي مركَّبـةٌ مـن لام الابتـداء، و(مِـنْ) الجـارَّة، و(مـا) الموصولـة أو الموصوفـة[5]، والتقديـر: (وإنَّ كُلّاً لِمـن

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤٣٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٨١.

(٣) من الطويل، ولم أهتدِ إلى قائله وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩، وتفسير الطَّبري ١٥/ ٤٩٤.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٠، والتحصيل ٣/ ٤٥٨، والبيان ٢/ ٢٩، والتبيان ٧١٦، والكتاب الفريد ٣/ ٥٢٦.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٣٥٧، والتحرير والتنوير ٦/ ١٧٣.

الذين والله ليوفينَّهم)، أو (لَمِنْ خَلْقٍ والله ليوفِّينَّهم). وهذا مذهب الفرّاء. واختاره جَمعٌ من النحويين والمفسّرين، منهم: ابنُ خالويه وابنُ أبي مريم والمنتجب الهمذاني وزكريا الأنصاري وأبو السعود والطاهر بن عاشور[1].

ونظَّر الفراءُ لحذف الميم بحذفِ الياء في قراءة بعضهم: ﴿والبغْيْ يَعِظكم﴾[2]، وأصلها: (والبَغْيِي يَعِظُكم). وبقول الشاعر:

وأَشْمَتَّ العُداةَ بنا فأضْحَوا لَديْ يَتباشرونَ بما لَقِينا[3]

فأصلُها: (لديَّ يَتباشرون)، اجتمعت ثلاثُ ياءاتٍ فحُذفت واحدةٌ. وقولِ الآخر:

كأنَّ من آخرها إلْقادِمِ مَخْرِمُ نجدٍ فارعِ المخارم[4]

والأصل: (إلى القادم)، فحذَف اللامَ عند اجتماعها مع اللام[5].

القول الثاني: أن أصلَها: (لَمَنْ ما)، بفتح الميم، على أنها (مَنْ) الموصولة، و(ما) بعدها: زائدةٌ، فحصَل لها مثلُ الذي ذُكر في القول الأول غير أنّ الميم المحذوفة هنا هي الميم الوسطى[6]، وهذا القول ذكره الزَّجَّاجُ ونسبه إلى بعض النحويين، ونسبه أبو علي إلى الفراء، ونسبه السَّمين الحلبي إلى مكيّ والمهدويّ[7].

(١) ينظر: الحجة لابن خالويه ١٩١، والكتاب الموضَح لابن أبي مريم ٦٦٠، والكتاب الفريد ٣/ ٥٢٦، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاريّ ٢٦١، وتفسير أبي السعود ٣/ ٣٩١، والتحرير والتنوير ٦/ ١٧٣.

(٢) سورة النحل ٩٠.

(٣) من الوافر، ولم أهتد إلى قائله.

(٤) من الرجز، ولم أهتد إلى قائله.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٢٩، وتفسير الطَّبري ١٥/ ٤٩٤- ٤٩٥، والدُّرّ المصون ٦/ ٤٠٤.

(٦) ينظر: شرح الهداية ٥٤٢، والكتاب الفريد ٣/ ٥٢٦، والدر المصون ٦/ ٤٠٢.

(٧) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/ ٨١، والبغداديات ٣٨٤، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٠، وشرح الهداية ٥٤٢، والكتاب الفريد ٣/ ٥٢٦، والبحر المحيط ١٢/ ٣٧٥، والدر المصون ٦/ ٤٠١.

ويُلحظ هنا وجود تقارب بين القول الأوَّل والثّاني، ولذ قال العكبريّ: «الأصل: لَمِنْ ما، بكسر الميم الأولى، وإنْ شِئتَ بفتحها»[(١)] والمتقدِّمون كالزَّجَّاج والطبريّ وابن خالَويه وأبي علي والنحَّاس لم يذكروا إلا قولاً واحداً[(٢)]. وأوّلُ من جعلها قولين - فيما وقفتُ عليه - مكيّ بن أبي طالب، وتبعه المهدوي[(٣)]؛ بناءً على عدم تحديد نوع (من) المقدَّرة في مذهب الفراء، وذلك أنَّ الفراء لم ينصّ على ضبط ميم (من)، هل هي بالكسر، فتكون (مِنْ) الجارَّة، أم بالفتح، فتكون (مَن) الموصولة، وأكثر الذين نقلوا قولَه نَصُّوا على أنها (مِنْ) الجارَّة، كابن زنجلة والمنتجب الهمذاني وأبي حيان والسمين الحلبي وزكريا الأنصاري وغيرهم. وأما الزجَّاج وأبو عليّ الفارسيّ فالظاهر من كلامهما أنها (مَن) الموصولة، غير أنَّ الزَّجَّاج لم يذكر أنَّه مذهب الفراء، بخلاف أبي علي الذي صرح بذلك. والذي يظهر من استشهاد الفراء بالبيت السابق: «وإني لَمِمَّا...» أنَّه يريد (مِنْ) الجارَّة، كما أنَّ ابن زنجلة ذَكر أنَّ ثعلباً يروي بكسر الميم[(٤)]، والله أعلم.

واعتُرض على هذين القولين بأمور، منها:

١- أنَّ اجتماعَ الميمات لا يُسَوِّغُ حذفَ شيء منها؛ بدليل أنَّ هذه السورةَ فيها ميماتٌ اجتمعت في الإدغام أكثرَ ممَّا اجتمع في (لَمِن ما)، ولم يُحذف منها شيء، وهي قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾[(٥)].

٢- أنَّ (مَنْ) لا يجوز حذفُ شيءٍ منها؛ لأنَّها اسمٌ على حرفين[(٦)].

(١) التبيان للعكبريّ ٢/ ٧١٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/ ٨١، وتفسير الطبري ١٥/ ٤٩٤، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٩٥، والحجة لأبي علي ٤/ ٣٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٥.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٠، والتحصيل ٣/ ٤٥٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٢٩، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٨١، والبغداديات ٣٨٤، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٥١، والكتاب الفريد ٣/ ٥٢٦، والبحر المحيط ١٢/ ٣٧٥، والدرّ المصون ٦/ ٤٠١، وإعراب القرآن العظيم لزكريا ٢٦١.

(٥) سورة هود، الآية: ٤٨، وينظر: الحجة ٤/ ٣٨٧- ٣٨٨، والدر المصون ٦/ ٤٠٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج ٣/ ٨١.

٣- أنَّ حذف ميم (مِنْ) استثقالاً لم يثبت في كلام ولا شعر، فكيف يُحمَل عليه كلام الله؟![١].

القول الثالث: أنَّ أصلَها: (لَمَا) بالتخفيف، ثمَّ شُدِّدَتْ، فصارت (لَمَّا)، وهذا المذهب منسوب إلى المازني[٢]. قال ابنُ زنجلة في توجيهه: «إنَّ أصلها: (لما) ثم شُدِّدت الميمين[٣] زيادةً للتوكيد، وكيلا يَحذفها الإنسان ويشبِّهها بقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾[٤]، فيقول: (وإنَّ كُلّاً ليوفّينَّهم)، فيجتمع لامان، فلهذا شُدّدت»[٥].

وقال بعضهم في توجيهه: إنَّ (لَمَا) المخفَّفةَ شُدّدت في الوقف، كما تقول: (رأيتُ فَرَجَّا)، تريد: فَرَجَا، ثمَّ أُجريَ الوصلُ مُجْرى الوقف[٦]. ومثله قول الراجز:

لقد خَشيتُ أن أرى جدَبَّا مثل الحريق وافق القَصَبَّا[٧]

أراد: جدب، والقصبَ، فشدَّد الباء[٨].

واعتُرض على هذا القول بأنَّ الحروف إنَّما يُخفف المثقَّل منها، نحو: (إنَّ) و(أنَّ) و(رُبَّ)، ولا يُثقَّل المخفَّف[٩].

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ١٦٦، ومغني اللبيب ٣٧٥. وتنظر وجوهٌ أخرى رُدّ بها هذا المذهب في البغداديات ٣٨٤- ٣٨٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/ ٨١، والبغداديات ٣٨٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٥، والكتاب المختار ٤٠٨، والتحصيل ٣/ ٤٥٩.

(٣) كذا في المصدر المنقول عنه، والصواب: الميمان.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٩.

(٥) حجة القراءات لابن زنجلة ٣٥٢، وينظر: النكت للمجاشعيّ ٣٠٨.

(٦) ينظر: التبيان للعكبري ٧١٦، والبحر المحيط ١٢/ ٣٧٤.

(٧) من الرجز، وينسبان إلى رؤبة، وهما في ملحقات ديوانه ١٦٩.

(٨) ينظر: المفصَّل ٣٥٦، وتفسير القرطبي ١١/ ٢٢٢، والدرّ المصون ٦/ ٤٠٥- ٤٠٦.

(٩) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/ ٨١، والبغداديات ٣٨٨، ومختار تذكرة أبي علي ٢٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٥.